



## تطبيق نظام (التفتيش التطوعي) بهدف معالجة ظاهرة السلع المقلدة

دعت الجمعية الكويتية لحماية حقوق الملكية الفكرية مختلف الجهات المعنية الى تطبيق نظام (التفتيش التطوعي) بهدف معالجة ظاهرة السلع المقلدة حيث أن نظام (التفتيش التطوعي) هو نظام معمول به في كل دول العالم للاستفادة من خبرات المتقاعدين من القطاع الامني والقانوني والتربوي اذ يعطى المتطوع بعد إقرار النظام الاداري لهذا الجهاز المقترح حق الضبطية القضائية والتفتيش على المحال التجارية.

بالإضافة إلى أن معالجة ظاهرتي السلع المقلدة والغش التجاري لاسيما في قطاعي الأدوية و المواد الغذائية تحتاج الى هذا النوع من التفتيش ويجب أن لا تنحصر في ادارات التفتيش الحكومية وحسب ، اذ يتطلب هذا النظام فقط صدور لائحة تنفيذية من الجهات الحكومية المعنية على أن يضم هذا النظام عددا من النقاط الأساسية ، و التي تتمثل في أن يكون المفتش التطوعي من أهل الاختصاص والخبرة على أن لا ينظر في تقرير المتطوع إلا بعد مرور ثلاثة تقارير عن المحل التجاري ذاته و أن يتوافر النظام الاداري والمالي للتفتيش التطوعي إضافة إلى ضرورة القيام بحملة إعلامية على أهمية مشاركة ذوي الخبرة والاختصاص بهذا النظام.

ومن أهم مزايا نظام التفتيش التطوعي دفع المجتمع إلى المشاركة في مسؤولية علاج ظاهرة السلع المقلدة لاسيما في قطاعي الأدوية والمواد الغذائية لما لها من أثار خطيرة على صحة الانسان.

وأكدت الجمعية على أهمية تفعيل التنسيق بين الجهات المعنية بظاهرة السلع المقلدة والماركات التجارية لإعادة النظر في العقوبات الحالية لضمان حماية السوق من هذه الظاهرة.